الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي

15 و18 يناير/كانون الثاني 2010

الانتعاش بعد الأزمة الاقتصادية والمالية:
الأمن الغذائي وشبكات الأمان

وثيقة إضافية أعدت بمشاركة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي (المنسق)

الانتعاش بعد الأزمة الاقتصادية والمالية:
الأمن الغذائي وشبكات الأمان

1- تبحث هذه الوثيقة الجهود القطرية والدولية المبذولة لمعالجة ومن ثم التغلب على تأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية. ونظرا للتأثيرات الواسعة والعميقة لهذه الأزمة على حالة الجوع في العالم، ينصب التركيز على الأمن الغذائي وعلى شبكات الأمان إلى جانب التدخلات الحكومية للرعاية الاجتماعية ذات الصلة التي تسعى الحكومات إلى تقديمها لحماية الجماعات الضعيفة من السكان. وتزداد الحاجة الملحة إلى مثل هذه البرامج. ويؤدي الجوع وانعدام الأمن الغذائي إلى تأخير النمو والتنمية ويزيد من مخاطر تعرض مجموعات كبيرة من السكان الضعفاء إلى مخاطر الأزمات الإنسانية، بما يؤدي إلى تقويض الاستثمارات التي ينهض بها القطاع العام والخاص. وقد أوردنا أمثلة على كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة ككل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف **والبرنامج** بصفة خاصة لدعم وتعزيز شبكات الأمان القطرية والتدخلات ذات الصلة لتوفير الحماية الاجتماعية. كما أبرزنا الأولويات الاستراتيجية لتوطيد أركان الأمن الغذائي والحد من عناصر الضعف خلال فترة الإنعاش مستندين إلى حد كبير إلى شواهد من الوكالات الأربعة في منظمة الأمم المتحدة.

الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي بظل الأزمات الاقتصادية والمالية

2- جعلت الأزمة الاقتصادية الملايين من السكان أقل قدرة على تلبية احتياجاتهم الغذائية والصحية والتعليمية. يتناولون كميات أقل من الأغذية كميا ونوعيا. ولم يجد الضعفاء بدا من التحول نحو الأغذية الرخيصة التي تملئ بطونهم وتخمد شعورهم بالجوع ولا تزودهم بمغذيات كافية. واضطر العديد من الأسر إلى بيع كل ما يملكون بما يستلزم جيلا كاملا على الأقل لتعويضه. ووجد الفقراء أنفسهم مضطرين للاعتماد أكثر فأكثر على الأصول الهزيلة بحوزتهم بما يؤول على إيجاد شراك جديدة للفقر ويؤثر سلبا على أوضاعهم وعلى أمنهم الغذائي على الأمد البعيد. ويستدل من التجارب إمكانية أن تزداد معدلات وفيات الأطفال العالية أصلا ولاسيما من الإناث. ويتعرض الأطفال الذين لا يحصلون على ما يلزم من مغذيات وفيتامينات إلى الإصابة بالأمراض ويتعلمون بدرجات أقل ويخفق تطورهم المعرفي وتتدهور قدراتهم الإنتاجية على المدى البعيد.

3- وكانت الأزمات الاقتصادية في السابق تؤثر على بلدان معينة أو مجموعة من البلدان في إقليم معين. كما كانت استجابة بعض البلدان من خلال تخفيض أسعار صرف العملات أو زيادة الاعتماد على التحويلات المالية ممكنة وفعالة. أما الأزمة الراهنة فقد حولت كل تلك الإمكانيات إلى خيارات محدودة.

4- وما زالت التأثيرات المترتبة على أزمة الغذاء والوقود في 2007-2008 قائمة. فقد انخفضت أسعار السلع الدولية لكنها ما زالت فوق مستوياتها التاريخية. والأهم من ذلك هو أن الأسعار المحلية للأغذية الأساسية ما زالت عالية في العديد من البلدان النامية. فقد أفادت تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن مستويات الأسعار المحلية للسلع الغذائية الأساسية ظلت حتى نهاية عام 2008 عالية بنسبة 17

في المائة بالأسعار الحقيقية مقارنة بمستواها قبل ذلك بعامين. وما زالت القوة الشرائية للمستهلكين من الفقراء الذين ينفقون نسبة كبيرة من دخلهم على شراء الأغذية الأساسية تخضع لقيود صارمة. كما أن فقراء المدن معرضون بصفة خاصة. فهم قد تأثروا بشدة بسبب أزمة أسعار الأغذية والوقود، وهم الآن يعانون من تفشي معدلات البطالة العالية في صفوفهم وتدني مستويات دخلهم بسبب تراجع الطلب على الصادرات وانخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية. وفي العديد من الحالات سجلت هجرات معاكسة من المدن إلى الريف، الأمر الذي يسلط المزيد من الضغوط على الموارد المتاحة لفقراء الريف.

5- وقد تعود الأسعار المحلية للأغذية إلى مستوياتها السابقة في نهاية المطاف. لكن تأثيراتها على الأسر الفقيرة قد تستمر لفترات طويلة. وقد تنعكس تلك التأثيرات على معدلات التسرب من المدارس وتراجع خدمات العناية الصحية وزيادة العنف ولاسيما ضد النساء والفتيات وتوسع الاتجار بالجنس وغير ذلك من التأثيرات السلبية.

الاستجابات الوطنية: الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان للفقراء الجياع [1]

6- وإقرارا بالنتائج المترتبة على المدى الطويل والقصير في مجال قدرة الأسرة على الاستجابة في حالة الأزمات تتخذ البلدان خطوات لوضع برامج للحماية والسلامة الاجتماعية التي تخفف من تأثيرات الصدمة على الفقراء والجماعات الضعيفة حتى في حالات الظروف المالية الصعبة. وأكثر الاستجابات شيوعا كرست لتوسيع نطاق التغطية أو المنافع أو للبدء بتنفيذ برامج جديدة لتحويل الموارد تستهدف الفقراء المزمنين وفاقدي الأمن الغذائي.[2]

7- ومن بين الاستجابات المهمة بوجه خاص توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، ولاسيما في البلدان التي تفتقر إلى آليات التحويل المباشر. ومن الأمثلة على ذلك: أفغانستان، وبوتان، والبرازيل، وبوركينا فاسو، والصين، وكوت ديفوار، وجيبوتي، واريتريا، وغانا، وهايتي، وهندوراس، والهند، وكينيا، وليسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، وجزر المالديف، والمكسيك، وموزامبيق، والأرض الفلسطينية المحتلة، وباكستان، وجنوب أفريقيا، سري لانكا، وتوغو، وزمبابوي.

8- ووسع العديد من البلدان نطاق برامج الأشغال العامة بإضافة برنامج الغذاء أو النقد مقابل العمل بما في ذلك أفغانستان، وأنغولا، وبنغلادش، والبرازيل، وكمبوديا، ومصر، وأثيوبيا، والهند، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق، ونيبال.

9- وتستخدم بعض البلدان الإعانات الغذائية الانتقائية الموجهة إلى فقراء المستهلكين. ومن الأمثلة على ذلك بنغلادش ومصر والمغرب.

---

[1] المعلومات الشاملة المنشورة بشأن الاستجابات الوطنية إزاء هذه الأزمة غير متاحة. يستد هذا القسم إلى تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وهما من أهم مصادر أدبيات البنك غير المنشورة لأغراض تجارية وهما:
(1) "G8 Hokkaido-Toyako Summit Double Jeopardy: Responding to High Food and Fuel Prices." Washington DC: World Bank; (2) "Social Protection Responses to Three Waves of Crisis: Food, Fuel, and Financial – South–South Learning Forum 2009."
وعلى ذلك تكون الأمثلة القطرية توضيحية وليست حصرية أو نهائية.

[2] تعتبر شبكات الأمان الرسمية والخيرية من بين العناصر الهامة في جميع البلدان.

10- وقد بدأ العديد من البلدان بتنفيذ برامج موجهة للتحويلات النقدية، رغم أن العديد منها ما زال محدود النطاق أو في مرحلة التجريب أو التنفيذ الأولي، وأحيانا تترافق مع برامج تشغيل الشباب. ومن الأمثلة على ذلك البرازيل، والصين، وإندونيسيا، ليبيريا، موريتانيا، وموريشيو، والمكسيك، وموزامبيق، ونيبال، وجنوب أفريقيا. أما ليبريا وسيراليون فيقدمان النقد مقابل العمل عبر الصناديق الاجتماعية وبالاعتماد على المجتمعات المحلية لمضاهاة عوامل النجاح.

11- أما المبادرات الموجهة نحو دعم الأشخاص العاطلين الذين فقدوا فرص عملهم، شأن برامج التأمين ضد البطالة، وبرامج تنشيط أسواق العمل والأشغال العامة فهي أقل عددا من برامج التحويل لكنها ما تزال كثيرة. فقد استثمرت الأرجنتين والأردن وكوريا الجنوبية في برامج تجمع ما بين البرامج الإلزامية للعمل وبرامج التدريب وتكوين المهارات الوظيفية. وأدخلت كل من التشيلي والأردن نظم التأمين ضد البطالة بإنشاء حسابات التوفير كآلية لتوسيع نطاق إعانات البطالة المؤقتة للعمال.

12- وتطبق بعض البلدان نظم كوبونات وقسائم الأغذية بعض البلدان الموجهة للفقراء الجياع. وتشمل الأمثلة سري لانكا وتونس، أما البلدان الأخرى فتعتمد نظم الضمانات الاجتماعية مثل بنغلاديش والهند.

13- وهناك عدد كبير من البلدان التي تفتقر إلى البرامج التي تستهدف حماية الفئات الضعيفة من خلال خفض التعريفات الجمركية على الواردات و ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب المفروضة على الحبوب الغذائية. ومن الأمثلة على ذلك أفغانستان وبوليفيا وبوروندي والصين وإندونيسيا وكازاخستان ومولدوفا والمغرب وباكستان وتونس وتركيا وزامبيا.

14- وتلجأ بعض البلدان التي تتمتع بالقدرة على إدارة مخزونات الأغذية، والتي تسعى إلى تأمين السلع ضد التأخير وضد تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، إلى استخدام الاحتياطي الاستراتيجي للحبوب كمخزونات عازلة بهدف تحقيق الاستقرار والحد من ارتفاع الأسعار كما في الهند وإندونيسيا والسنغال.

15- ووضعت بعض البلدان ضوابط على أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية. ومن الأمثلة على ذلك: الكاميرون والكونغو ومصر وإريتريا، وجامايكا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وموريشيوس، ومنغوليا والمغرب وروسيا وباكستان وبنما وسريلانكا وتونس وفنزويلا واليمن وزمبابوي.

تعزيز النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

16- تساهم منظومة الأمم المتحدة بطرق عديدة في تحقيق الاستجابات الوطنية المذكورة أعلاه في حالة الأزمات، سواء على نحو استباقي، واستجابة لطلبات محددة.

17- وفي أبريل/نيسان 2008، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق المهمات عالي المستوى المعني بالأزمات العالمية للأمن الغذائي. وقد جمع الفريق المذكور تحت قيادته رؤساء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج إلى جانب الأطراف المعنية في أمانة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. وتمشيا مع الإطار الشامل للعمل، سعى فريق المهمات إلى اعتماد نهج شامل ومنسق لإدارة الاستجابة على المدى القصير لمعظم

الاحتياجات العاجلة، وعلى المدى الطويل بالنسبة لتنمية الأنشطة المستدامة للنظم الغذائية التي يمكن أن تتحمل الصدمات الخارجية، مثل الأزمات الاقتصادية وتغير المناخ. ولبلوغ هذا الهدف، وتأكيدا على أهمية الاستراتيجيات القطرية، يركز الفريق على المساعدة في تعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات المقدرة للمجموعات السكانية المحرومة من أمنها الغذائي، في إطار الشبكات الوطنية للأمان ونظم الحماية الاجتماعية. كما يعمل الفريق على بلوغ النتائج بعيدة المدى التي تمكن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وخصوصا النساء، الاستفادة من الزيادة الإنتاجية، والتكنولوجيات الجديدة وتحسين التغذية.

18- وفي نيسان/أبريل 2009، وافقت المجالس التنفيذية الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق على وضع سقف للحماية الاجتماعية باعتباره من بين المبادرات الرامية إلى التعامل مع الأزمات العالمية. وسيوفر هذا السقف الدعم للحكومات من خلال التركيز على كل من *الخدمات* الأساسية وعلى التحويلات *الاجتماعية الأساسية*، لتزويدها بقائمة من الأنشطة التي تقلل عناصر الضعف والهشاشة لكي تنتقي منها بما في ذلك تشخيص الاحتياجات وتحديدها واستعراض وتقييم البرنامج قيد التنفيذ وتقديم توصيات بشأن إدخال تعديلات على البرامج وعلى خطط تنفيذها وعلى فرص التمويل ونماذجه. كما سيجري تقديم دعم لبناء القدرات ومناصرة الإجراءات المتخذة.

19- وتتعاون وكالات الأمم المتحدة في التصميم والبدء في تنفيذ النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف. وسيعمل هذا النظام على سد الفجوة القائمة في المعلومات ما بين نقطة التي يبدأ عندها تأثير الأزمة العالمية على الفئات الضعيفة من السكان، وبين وصول المعلومات الكمية الوافية والتحليلات إلى صناع القرار. وستتمثل القيمة المضافة للنظام العالمي المذكور في حصيلة المعلومات المتراكمة والتحليلات في الوقت الحقيقي من مجموعة متنوعة من المصادر المعتمدة التي تغطي الأبعاد الفعلية المتعددة لعناصر الضعف بما يساعد على سرعة استجابة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية بطريقة تتسم بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب.

20- ويقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف **والبرنامج** مساهمات مهمة إلى مبادرات الأمم المتحدة ككل. كما عملت هذه الوكالات ضمن نطاق اختصاصاتها مع الشركاء المعنيين لدعم الجهود القطرية بهدف تخفيض عناصر الهشاشة وتعزيز عناصر المقاومة.

21- ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا في وضع وتنفيذ برنامج مشترك للأمن الغذائي في ليبيريا، لدعم استراتيجية الحكومة في مجال الأمن الغذائي، إلى جانب مساعدة حكومتي جيبوتي والأردن على وضع استراتيجيتهما للأمن الغذائي. كما يعمل البرنامج الإنمائي مع الهند بهدف تحسين عملية تنفيذ وكفاءة أداء برامج ضمان العمالة الوطنية، ودعم تصميم وتنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة في مصر، وتجريب برامج للمساعدة في تحسين القدرة على التكيف في المدن أحادية المشروعات في بيلاروسيا في الاتحاد الروسي وغيرها في بلدان رابطة الدول المستقلة. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة الإندونيسية مع وضع مؤشرات ضمن إطار متعدد للرصد والاستجابة المستمرة.

22- وشخص برنامج الأمم المتحدة للسكان خمس استراتيجيات رئيسية لدعم الدول الأعضاء في التخفيف من تأثيرات الأزمة العالمية على السكان والتنمية بصفة عامة وعلى الصحة الإنجابية والجنسية بصفة خاصة بما في ذلك صحة الأم والأبناء حديثي الولادة والتغذية: 1) مناصرة ودعم الاستثمار في مجالات الصحة، 2) تحديد الأولويات ضمن الرزمة الإنجابية الصحية الأساسية وتبادل الممارسات السليمة في التمويل، بما في ذلك تجميع المخاطر لتمكين النساء والمراهقات والحوامل من الحصول على المغذيات الدقيقة وحامض الفوليك، 3) استخدام التكنولوجيا والبيانات التي تستهدف الفقراء، ورصد تأثير ودعم المساعدة التقنية؛ 4) تعزيز المناهج القائمة على الحقوق لزيادة الطلب والتسليم على مستوى المجتمع المحلي، و 5) تنسيق المناهج من خلال إصلاح الأمم المتحدة وإقامة الشراكات وتنمية القدرات الوطنية. ويستثمر صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يقدمه من دعم في مجالات بناء القدرات القطرية في إنشاء نظم لرصد الأمن السلعي بهدف استخدامها في مواجهة التغيرات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية.

23- وزادت اليونيسف زيادة كبيرة نسب استثماراتها في التدخلات الغذائية منذ بداية أزمتي الغذاء وأسعار الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اليونيسف 124 من برامج الحماية الاجتماعية في أكثر من 60 بلدا. وتمتد مشاركة اليونيسف لكي تتأصل في حقوق الطفل وتناصر التنمية المنحازة لصالح الفقراء. من ذلك على سبيل المثال أن اليونيسف تتولى دعم عمليات تصميم ووضع ومن ثم تنفيذ برامج التحويلات النقدية لصالح الأطفال المعرضين في بلدان مثل كينيا ونيبال. بينما تركز تدخلات أخرى تقوم بها اليونيسف على الأسر والعائلات. ففي ملاوي على سبيل المثال، تدعم اليونيسف التحويلات النقدية للأسر والعائلات الفقيرة جدا وكذلك العائلات التي تشكو من البطالة وفرص العمل المحدودة، من خلال برنامج يجري حاليا تكرار تنفيذه في ليبيريا. وفي مدغشقر، تشارك اليونيسف كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في دعم الحكومة لوضع خطة طارئة للتحويلات النقدية للأسر الأكثر ضعفا في المناطق الحضرية بسرعة لتحقيق الاستقرار في دخلها. وعلاوة على ذلك، تساعد اليونيسف الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية من خلال دعم عملية وضع الميزانية الاجتماعية لضمان سلامة النفقات الأساسية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية الأمر الذي يتخذ فيه "الانتعاش وجها إنسانيا" في الاكوادور وغانا وجمهورية مولدوفا على سبيل المثال.

24- وزاد **البرنامج** خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة من عدد برامجه المخصصة لتقديم المساعدات الغذائية وفي مجالات التغذية لعدد إضافي يبلغ 30 مليون نسمة، من خلال مساعدة الحكومات المعنية في العالم النامي على مواجهة احتياجات ما يزيد على 100 مليون نسمة. وتشمل البرامج الموضوعة لحماية الجماعات المعرضة ومساعدتها على إعادة بناء سبل معيشتهم: توسيع برامج التغذية المدرسية للأطفال لتشمل العطل المدرسية واستخدام المدارس ركيزة لتقديم الحصص المنزلية إلى الأسر المعرضة، وتقديم حصص إضافية من الأغذية المغذية إلى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء، والتعجيل بتنفيذ برامج الكوبونات والقسائم لمساعدة السكان في الحصول على الأغذية من خلال الأسواق وتوسيع نطاق برامج الغذاء مقابل العمل في دعم الحكومات وجهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إنتاج الأغذية وتوسيع نطاق المعونة الغذائية لتشمل المناطق الحضرية حيث يتعذر الحصول على الأغذية،

ومن خلال برنامج مبادرة الشراء من أجل التقدم، وربط الدعم المقدم لإنتاج الأغذية محليا ببرنامج شبكات الأمان وتوفير أسواق لتصدير منتجات المزارع.

الأولويات الاستراتيجية لتعزيز المرونة أثناء الانتعاش

25- يتيح توسيع وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان ضد الجوع الباب مفتوحا أمام إمكانية الاستفادة من الاستثمارات قصيرة الأجل لتعزيز القدرة على التكيف من أجل التنمية في الأمد البعيد. ولابد من توافر عدة متطلبات في التصميم والتنفيذ وفي إجراءات المناصرة. وتتباين سياقات البلدان على نطاق واسع، ولكن عددا من الأولويات الاستراتيجية تنشئ من أجل تعزيز المرونة أثناء الانتعاش المتوقع.

26- ويعتبر توافر منهج شامل أمر حيوي. ويترتب على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز استراتيجيتها التي تجمع ما بين تدابير مكافحة الجوع التي تؤثر على الفئات الأضعف من خلال الاستثمارات متوسطة وبعيدة المدى في مجالات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية بما يؤدي إلى استئصال شأفة الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك العمل المتواصل لبلوغ الحق في الحصول على غذاء كاف. كما أن الرعاية الاجتماعية أساسية في التعجيل لبلوغ أهداف التنمية للألفية.

27- وتدعو الحاجة إلى تقوية وتطوير النظم الحالية، مع التركيز بصفة خاصة على كيفية الوصول إلى المجموعات التي تحولت حديثا إلى فئات ضعيفة، وتحديد كيفية مساعدة الحكومات على تحديد الحيز المالي الكفيل بإضفاء عنصر الاستدامة على البرامج، ويعتبر من الجوانب الأساسية تحديد أوجه القوة في البرامج القائمة واستباق توقع التحديات. وتحتل الضرورات التقنية مكانة مهمة ولابد من الإقدام على عدد من الخيارات التي تتضمن التحليل و التصميم والتنفيذ والتقييم. وأن تدعم هذه الخيارات بعدد من الدروس المستخلصة والبراهين المعتمدة. وللأمم المتحدة دور هام تلعبه في هذا الخصوص.

28- بدأت المداولات القطرية بشأن الإجراءات الكفيلة التحقيق الإنعاش من الأزمة الراهنة. في السابق، كانت السياسات الضريبية التبعة في البلدان النامية تتعرض لاتجاهات دورية، بمعنى أن يكون الإنفاق الاجتماعي راكدا أو منكمشا عندما تكون الحاجة ماسة إليه، أثناء فترات الانكماش الاقتصادي. وأصبح من الواضح في الوقت الحاضر أن "الانتعاش ذي الوجه الإنساني" إنما يتطلب مواجهة التقلبات الدورية في الإنفاق الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تتساوى في الأهمية الحاجة إلى الاستثمار في النمو لصالح الفقراء وفي البرامج الهادفة إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلد كما في حالتي تعزيز الزراعة وتربية الثروة الحيوانية مع اللجوء إلى التدخلات السريعة للرعاية الاجتماعية ذات التأثير العاجل.

29- ويعتبر الاستهداف الفعال أمر حاسم لبلوغ الحد الأقصى من التأثير والحد من التسرب. وثمة طرق عديدة للاستهداف، تتحدد من بين عوامل أخرى بحسب حالة الموارد المتاحة والفئات والتوزيع الجغرافي وطبيعة المجتمع المحلي، منها ما هو مع وضد السياقات التي تساعد الأمم المتحدة من خلالها البلدان المعنية على تحقيق التوازن السليم بين التأكد من وصول المنافع إلى أشد الفئات عرضة وتجنب الحواجز الاصطناعية داخل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وفيما بينها.

30- يتوقف اختيار أفضل صافي التحويلات النقدية أو كوبونات أو قسائم الأغذية إلى حد كبير على التقدير السليم لسياق العوامل المؤثرة. وتشمل تلك العوامل الأهداف البرمجية (مثل تحسين التغذية أو تحويل الدخل) وأداء الأسواق ومدى توافر قدرات التنفيذ وآليات التنفيذ وتحليل مردودية التكاليف وأفضليات المستفيدين. ولدى وكالات الأمم المتحدة تجارب وقدرات ملموسة في هذه المجالات بما يمكن وضعه تحت تصرف الدول الأعضاء. وتعتبر مبادرة سقف الرعاية الاجتماعية نافعة في هذا السياق.

31- وقد سلكت البلدان مسارات مختلفة في تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية ونظم شبكات الأمان وتوسيع نطاقها. لذلك يتوجب تعزيز مرونة البرامج بجعلها منسجمة مع العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة. ولابد من الإقرار تماما بتأثير العوامل النوعية ومراعاتها عند تحديد المناهج. والمجال واسع لكي تتعلم البلدان من بعضها البعض. وتحتل الأمم المتحدة وضعا ممتازا لكي تساعد البلدان على بناء فهم عن طبيعة العديد من التحديات التي يواجهونها، في حين تهدف أيضا إلى تحديد أفضل الممارسات من التجارب الإقليمية والدولية، وتكييف الاستجابات لاحتياجات محددة.